الخليج العربي..... المجلد الحادي والعشرون..... العدد (٣)
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ـ الجمهورية

نموذج اقتصادي للطلب على الواردات الغذائية في قطر

عيسى شاهين الغانم
وزارة المالية والبترول ـ قطر

اولا: هدف الدراسة

دراسة الترابطات بين المتغيرات المؤدية لحسم مسألة الطلب على الواردات الغذائية ووضع نموذج اقتصادي لذلك.

هذه النتائج يمكن ان تخدم حاليا في:ـ

ـ التعرف على مرونة الدخل في الطلب على المواد الغذائية. ومستقبلا في:ـ
ـ وضع سيناريوهات محددة للطلب المستقبلي على الغذاء.
ـ الاسترشاد بهذه النتائج للمساعدة في رسم بعض السياسات المالية من جانب وسياسة تنمية المصادر الداخلية للغذاء (السياسة الزراعية) من جانب آخر.

ثانيا: المدة الزمنية للدراسة

١ ـ يغطي هذا البحث حقبة زمنية مدتها ثمان سنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧. هذه المدة الزمنية ليست بالطبع كافية تماما لبناء نموذج اقتصادي متكامل لتبيان الطلب على

المواد الغذائية، ولكنها المدة التي امكن الحصول على اكبر قدر من المعلومات حيث ان البيانات قبل ١٩٨٠، في الكثير من المجالات المطلوبة تكاد ان تكون معدومة[1].

٢ ـ تجدر الاشارة ايضا الى ان البيانات السنوية هي بيانات اجمالية وكان الافضل الاستعانة ببيانات اكثر تفصيلا كالبيانات الشهرية او ربع السنوية للتعرف على الاتجاهات الفصلية (seasonality) في الطلب من جهة ووضع توقعات للمدى القصير والمدى المتوسط من جهة اخرى، وبدلا من التوقعات السنوية او البعيدة المدى التي بطبيعة الحال يتزايد فيها احتمال الخطأ. ولكن على اية حال وبعد تثبيت هذا التحفظ على البيانات السنوية تبقى تلك المعلومات هي المصدر الوحيد للقيام بدراسة من هذا النوع، وستكون مفيدة في تلمس وضع الطلب على الواردات الغذائية.

٣ ـ تم الاستعانة ببيانات في بعض المواضع ترجع الى اوائل السبعينات، مثل بعض البيانات المتعلقة بالنفط وذلك لقياس العلاقات المدروسة، وهذه البيانات بالطبع ستقود الى نتائج افضل واكثر دقة من غيرها. وسيتم الاشارة الى هذه المعلومات عند ورودها.

ثالثا: منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة اساسا على تحديد المتغيرات التي تقرر الطلب على الواردات الغذائية وبناء نموذج اقتصادي لشرح العلاقات التبادلية التي تقود الى تلك النتائج. وسيكون هذا عن طريق اعتماد التحليل الارتدادي (Regression Analysis). هذا التحليل هيكليا (Structural) بطبعه، اي ان النتائج المحصلة تعتمد على ما قبلها او ما بنيت عليه من متغيرات شارحة، لذلك فهو مترابط هيكليا بالضرورة من ناحية ويفترض امكانية التنبؤ بالمتغيرات الشارحة او المستقلة من ناحية اخرى.

على الرغم من كل ما يقال عن مدى التقدم او التراجع في تنمية المصادر الداخلية لتلبية الطلب المحلي على الغذاء، فان الارقام تشير بشكل واضح (انظر الجدول رقم ١) الى اننا في قطر (في الواقع في معظم الاقطار العربية) ما زلنا بعيدين الى حد كبير عن الوصول الى هدف الاكتفاء الذاتي (النسبي) الذي يطمح اليه كل مجتمع. وان العديد

---

١ ـ كثير من تلك البيانات قد تكون متوفرة في مكان او آخر من الاجهزة الحكومية المختلفة ولكن مازال هناك قصور في جمعها وتبويبها.

من الدراسات في هذا المجال يسودها التشاؤم فيما يخص الوضع المستقبلي للوطن العربي، مشيرة باستمرار الى التدهور المستمر في الامدادات المحلية من الغذاء وزيادة الاعتماد على الاستيراد في هذا المضمار تقع هذه الدراسة التي لاتهدف اساسا الى زيادة التشاؤم او التفاؤل بقدر ما تحاول تلمس العوامل الاقتصادية الرئيسة المحددة للتغيّر في الطلب على الواردات الغذائية، املا في ان تسهم في ايضاح تلك الصورة من جانب وان تخدم كوسيلة لسياسة زراعية افضل من جانب آخر.

(١) محددات الطلب على الواردات الغذائية :-

بعد دراسة للعديد من العوامل التي قدرنا احتمال تأثيرها على الطلب على الواردات الغذائية، تم استخلاص مؤشرات اساسية تشرح لنا ٩٩,٩٢٪ من تلك المتغيرات. هذه المؤثرات هي :-

أ - التغير في عدد السكان

تشير البيانات الى ان هذا المؤثر له دور مهم في تحديد الطلب على الواردات الغذائية، فزيادة فرد واحد الى عدد السكان في سنة معينة يرفع الطلب على الواردات الغذائية بحوالي ٤٩٠٠ ريال سنويا في السنة التي تليها، اي ان هناك فارقا زمنيا للامام (Time lag) مدته سنة واحدة بين حدوث التغير في عدد السكان والتغير في الطلب على الواردات الغذائية. هذه النتيجة يمكن تفصيلها بصورة اوسع عن طريق التمييز بين ما تصرفه العائلات القطرية مقارنة بالعائلات غير القطرية على الغذاء، ولكن هذا التمييز قد لايضيف الكثير الى هذه الدراسة تحديدا.

فيما يتعلق بامكانية التنبؤ بالتحركات المستقبلية في حجم عدد السكان فأن ذلك يمكن ان يتم عن طريق عدة وسائل، منها على سبيل المثال بناء نموذج اقتصادي ارتدادي خاص يساعدنا على انجاز هذه المهمة. هذا القرار بالطبع يجب ان يخضع لدراسة الجدوى من هذه الخطوة، اذ ان عملا كهذا سيتطلب الكثير من الوقت والجهد قد ترتبط فائدتها بمدى ما سيضيفه هذا العامل الى نموذجنا الحالي. وهناك بديل آخر قد يخدم الهدف نفسه وبأقل تكلفة الا وهو التنبؤ بعدد السكان عن طريق تحليل السلاسل الزمنية (Time Series Analysis) التي تتطلب جهدا اقل وتكون ايضا صالحة لمثل هذا التنبؤ. على اية حال فعند دراسة هذا الجانب من الضروري الاخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على حركة الهجرة والسياسة الحكومية في هذا المجال من بين امور اخرى.

ب ـ التغير في حجم الدعم الحكومي للمواد الغذائية

هذا هو العامل الاساسي الثاني الذي يحدد التغير في الطلب على الواردات الغذائية اذ توجد هناك علاقة ايجابية واضحة بين العاملين. فكل ريال زيادة يصرف دعما للمواد الغذائية يعكس نفسه حوالي سبعة ريالات زيادة في الطلب على الواردات الغذائية. وهذا بالطبع يبين اهمية هذا البند في اي سياسة تتوجه نحو التأثير على الطلب على الواردات الغذائية.

ج ـ التغير في حجم الاستهلاك الخاص

الاستهلاك الخاص للعائلات والافراد يتظافر كذلك مع غيره من العوامل ليشرح التغيير الحادث في الطلب على المواد الغذائية. وهنا نلاحظ ان العلاقة عكسية بين المتغيرين. فكل ريال زيادة في الاستهلاك الخاص يؤدي الى حوالي ١٩ درهما هبوطا في الطلب على الواردات الغذائية. وتبدو هذه النتيجة غير منطقية للوهلة الاولى، ولكنها في الواقع تتفق الى حد كبير مع السلوك والمنطق الاقتصادي «السليم». لقد لاحظ الكثير من الاقتصاديين تكرر هذه الظاهرة في معظم المجتمعات التي تمت دراسة الاستهلاك بها. ولشرح هذه الظاهرة نذكر هنا باننا نتحدث عن التغير الحاصل في حجم الاستهلاك الخاص اجمالا، اي فيما يخص المواد الغذائية والمواد غير الغذائية. هذا الاستهلاك العام الذي يتزايد باستمرار (مسبوق عادة بزيادة في الدخل) مع الثبات النسبي في استهلاك المواد الغذائية بسبب التشبع الذي يحدث عند نقطة معينة، ويقود بالضرورة الى حدوث العلاقة العكسية التي تحدثنا عنها سابقا، فنشاهد انه بالرغم من زيادة الاستهلاك الخاص عموما فان الطلب يتناقص على المواد الغذائية. ويمكن ايضا وضع هذه النتيجة بشكل آخر، فنقول، انه مع الزيادة المستمرة للدخل فان جزءا اقل يذهب لاستهلاك المواد الغذائية، بينما يتجه باستمرار دخل اكبر لاستهلاك المواد غير الغذائية مثل السلع المعمرة والالكترونيات والسياحة... الخ. هذه النتيجة ذات اهمية قصوى يجب الانتباه لها، وذلك بالنسبة لمخططي التنمية عموما، والتنمية الزراعية خصوصا.

د ـ التغير في اجمالي الانفاق الحكومي

بعد التأكد من استقلالية تأثير هذا العامل عن التغير في الاستهلاك الخاص على

الطلب على الواردات الغذائية وذلك عن طريق خلوهم من التسامت المتعدد (Multi-collinearity) تم استخلاص علاقة ايجابية بين التغير في اجمالي الانفاق الحكومي والتغير في الطلب على الواردات الغذائية. فكل ريال زيادة في اجمالي الانفاق الحكومي يقود الى ٠,٠٢ ريال زيادة في الطلب على الواردات الغذائية. ومن الواضح ان هذا الرقم - وبعضا من الارقام الاخرى في النموذج - صغيرا في حجمه بدون شك، ولكنه كغيره تماما من الارقام الكبيرة في اثره على شرح المتغيرات الطارئة على الطلب على الواردات الغذائية، وهو هدف هذه الدراسة. لذلك نود التأكيد على هذه الحقيقة، وهي اننا نضمّن هذه الدراسة كل عامل يؤدي الى توضيح الصورة ونهمل غيره من العوامل. وان الغاء اي عامل مهما كان صغيرا يؤدي الى نتائج مختلفة تماما لما هو واقع هنا.

هـ - التغير في اجمالي الواردات

تم ايراد هذا العامل لسببين وهما: اولا لما له من دور شارح وثانيا لايضاح طبيعة العلاقة بين الواردات الغذائية والواردات عموما. والعلاقة هنا كما هو متوقع علاقة عكسية فكل ريال زيادة في الواردات عموما تؤدي الى ٠,٠٧ ريال هبوطا في حجم الطلب على الواردات الغذائية. نقول ان هذه النتيجة متوقعة وذلك على ضوء ما شرحناه سابقا في بند الاستهلاك الخاص، حيث ان الحجج التي قدمت هناك تنطبق كذلك هنا. وفي اقتصاد مكشوف مثل الاقتصاد القطري، يعتمد نشاطه الاستهلاكي الى حد كبير على الاستيراد، يمكن تشبيه الطلب على الاستيراد العام بالطلب العام على البضائع والخدمات في الاقتصاديات الاخرى المتميزة بتعدد اوجه النشاط الاقتصادي. من هنا يمكن فهم ان الطلب على المواد الغذائية يقل مع الزيادة في الطلب على الاستيراد العام. وهذه النتيجة ايضا تعزز صحة هذا النموذج.

(٢) محددات التغير في حجم الدعم الحكومي للمواد الغذائية : -

يبين النموذج ان حوالي ٨٨٪ من حجم الدعم الحكومي يقوم في شرحها عاملان اساسيان :

أ - عدد السكان

على عكس ما كان متوقعا فأن الارقام تبين ان هناك علاقة عكسية بين عدد السكان

وحجم الدعم الحكومي . فعلى الرغم من تزايد عدد السكان في الحقبة المدروسة، فأن حجم الدعم الحكومي للمواد الغذائية كان يهبط بوتيرة منتظمة . هذه الوضعية قد تكون نتيجة لسياسة حكومية مباشرة توازيا مع الضغط الذي تم في المصروفات الحكومية في السنوات القليلة الماضية. وعلى وجه العموم، نلاحظ هنا ان كل نسمة زيادة في عدد السكان يقابلها انخفاض في الدعم الحكومي بحوالي ٦٨٠ ريالا في السنة.

. ستهلاك الخاص

نلاحظ هنا كما هو متوقعا ان العلاقة ايجابية، فالدعم الحكومي للمواد الغذائية يزيد بمقدار ٠,٠٢ ريال لكل ريال واحد زيادة في حجم الاستهلاك الخاص.

(٣) محددات التغير في حجم الاستهلاك الخاص:-

يمكن شرح ٩١٪ من التغير الحاصل في حجم الاستهلاك الخاص بثلاثة متغيرات هي كالاتي حسب الاهمية:

. حجم السكان

يبدو ان لحجم السكان اثرا واضحا ومهما في تحديد حجم الاستهلاك الخاص. فكل نسمة زيادة في عدد السكان تقود الى حوالي ٢٩ الف ريال زيادة في الاستهلاك الخاص في السنة التي تليها، او حوالي ٢٤٠٠ ريال في الشهر، وهذا الحجم من الاستهلاك قد يكون قريبا لواقع اقتصاد كالاقتصاد القطري.

. الانفاق الحكومي

يأتي هذا المتغير في المرتبة الثانية بعد عدد السكان، فنلاحظ ان هناك علاقة ايجابية بين الانفاق الحكومي والاستهلاك الخاص. فكل ريال واحد زيادة في الانفاق الحكومي يعكس نفسه كزيادة مقدارها حوالي ٢٢ درهما في الاستهلاك الخاص وذلك ايضا في السنة التي تليها. وهنا يجب الانتباه لشيء مهم وهو صغر حجم هذا الاستهلاك بالنسبة لحجم الانفاق الحكومي. فاذا تصورنا ان نسبة غير قليلة من الانفاق الحكومي تنتقل في العملية الاقتصادية كدخل للافراد والعائلات فاننا نستنتج ان ما يصرفه القطريون على الاستهلاك لايشكل الا نسبة قليلة من دخلهم. وهذه في الواقع نتيجة يجب الاهتمام بها والتفصيل حولها بشكل اكبر في دراسات مستقبلية

وذلك للتمكن من التعرف على مسائل من بينها اين ينتهي المتبقي من اجمالي الانفاق الحكومي او في بعض الحالات المتبقي من الدخل الخاص؟ هل يذهب كأدخار خاص او عام مثلا؟ او هل يتدفق كحوالات من العمالة الاجنبية؟ او انه يرحل كرأسمال باحثا عن الربح في الخارج، او كل تلك مجتمعة، وما هي النسبة في كل واحدة منها؟

ج ـ التغير في حجم الصادرات البترولية

هذا العامل يجب التعامل معه بقليل من الحذر في حضور العامل السابق وذلك خوفا من مشكلة التسامت المتعدد، او من احتمال ان يؤدي هذا المتغير الدور نفسه الذي يؤديه الانفاق الحكومي في شرح التغير في الاستهلاك الخاص. نقول هذا لانه في الواقع عند اعتماد حقبة تاريخية اطول من الحقبة المدروسة حاليا يتبين ان هناك نوعا من العلاقة الايجابية بين كل من العاملين. لقد قمنا بعمل هذا الفحص لمدة الخمس عشرة سنة السابقة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٧) وتم التأكد من وجود هذا الترابط. ولكن في الفترة المدروسة حاليا تبين ان العلاقة بينهما اضعف من السابق وان لكل من هذين المتغيرين دورا مستقلا في شرح التغير في الاستهلاك الخاص. ونلاحظ هنا ان كل ريال زيادة في قيمة الصادرات البترولية يساهم في زيادة الاستهلاك الخاص بحوالي ١٣ درهما.

(٤) التغير في اجمالي الانفاق الحكومي :ـ

تمت دراسة عاملين رأينا احتمال تأثيرهما على التغير في اجمالي الانفاق الحكومي وهما قيمة الصادرات البترولية وقيمة الصادرات غير البترولية. وقد تبين ان اثر الصادرات غير البترولية محدود جدا في شرح الانفاق الحكومي فتم اسقاطه واعتماد التغير الحاصل في قيمة الصادرات البترولية لمدة خمسة عشر عاما (١٩٧٣ ـ ١٩٨٧). وتم ايضاً هنا استخدام معادلة رياضية مضاعفة[٢]. وهي تختلف عن المعادلات الخطية[٣]

---

٢ ـ المعادلة الرياضية المضاعفة تكون على هذا النحو $y=ax^b$

التفصيل:

y = القيمة المراد شرحها او توقعها.

a = القيمة الثابتة وهي هنا بالذات مقدمة بشكلها اللورغارتمي.

x = المتغير الشارح او المستقل.

b = الميلان او المعامل.

٣ـ المعادلة الرياضية الخطية هي التي يمكن ان تفسّر العلاقة بين متغيرين عن طريق خط مستقيم . وهي على النحو التالي $Y = a + b\,x$

التي استعملناها في تحليل المتغيرات السابقة، وذلك لان هذه المعادلة تؤدي الى نتيجة افضل. بعد اجراء التحليل تم التوصل الى شرح حوالي ٨٩٪ من التغير الحادث في اجمالي الانفاق الحكومي. اخيرا تبين ان العلاقة ايجابية فكل ريال واحد زيادة في قيمة الصادرات البترولية يقود الى ٨٥ درهما زيادة في اجمالي الانفاق الحكومي.

- التغير في اجمالي الواردات :-

اتضح هنا كما في البند السابق ان المعادلة المضاعفة لها افضلية في شرح هذا المتغير ايضا، واخضعت المدة نفسها (١٩٧٣ - ١٩٨٧) لدراسة هذا العامل فتبين ان حوالي ٨٧٪ من التغير في هذا البند يمكن تفسيره بالتغير الحادث في اجمالي المصروفات الحكومية. والعلاقة ايضا ايجابية، فكل ريال زيادة في اجمالي المصروفات الحكومية يؤدي الى حوالي ٨٨ درهما زيادة في اجمالي الواردات.

- التغير في قيمة الصادرات البترولية :-

هذا هو آخر المتغيرات التي سوف نتناولها في هذه الدراسة. فالتغير في قيمة الصادرات البترولية هو عامل مهم ومركزي وسيعتمد عليه كثير من النتائج السابقة. وسنعتبر هذا العامل متغيرا خارجيا (Exogenous) بالنسبة لنموذجنا الاقتصادي الذي نتناوله بالبحث هنا. والسبب الاساسي في ذلك هو ان هذا العامل يحتاج في شرحه الى نموذج آخر مستقل ومتكامل يأخذ في الاعتبار لا المتغيرات الداخلية في الاقتصاد القطري فحسب، بل الاهم من ذلك المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وعلى وجه الخصوص في السوق البترولية للتوصل الى تقدير الطلب على النفط القطري والاسعار المستقبلية. ونموذج كهذا يجب ان يأخذ في الاعتبار امورا عديدة منها على سبيل المثال فقط لا الحصر:

١ - معدلات النمو المتوقعة في الدول الصناعية وغير الصناعية المستوردة للنفط.
٢ - دراسة لمختلف القطاعات المستهلكة للنفط والغاز في هذه الدول.
٣ - دراسة لمستويات الطلب المستقبلية في الدول المنتجة.
٤ - دراسة الامدادات البترولية من دول الاوبك وغيرها خارج الاوبك.
٥ - مسائل الشحن والتكرير وتكاليفه.
٦ - السياسات الاقتصادية للدول المستوردة والمصدرة للنفط.

وهذا بالطبع يتطلب نموذجا عالميا لتقدير وضع السوق البترولية، وهو بالتأكيد يخرج وليس بالامكان في الاصل تضمينه لدراسة كهذه. ولكن نموذج كهذا ليس بالشيء غير الوارد بل بالعكس فان العديد من هذه النماذج موجودة بالفعل سواء على مستوى الدول المصدرة للنفط او على مستوى منظمة الاوبك، ولكن للاسف لم يتم الاستفادة منها في كثير من الاحيان بالشكل الامثل. وفي الواقع فان الاستفادة من نتائج تلك النماذج سهلة جدا، وبدون اية تكلفة اضافية لتغذية نموذج الطلب على الواردات الغذائية ليتم استكماله من هذا الجانب. وهذا في الحقيقة ليس بالامر الجديد فالكثير من المؤسسات العامة وحتى الشركات الخاصة في الدول الصناعية تقوم بالاستفادة من نتائج النماذج الجاهزة التي تصممها سواء الحكومة او المؤسسات الاخرى ليتم تضمينها لنماذجهم الخاصة تلافيا للتكاليف المالية الاضافية التي تنشأ من بناء نموذج جديد مفصل.

كلمة اخيرة :-

هذه محاولة اولية لدراسة المسلكيات والعوامل المحددة للطلب على الواردات الغذائية. كما اشرنا في البداية عند الحديث عن هدف الدراسة نتبين هنا بأنه ليس الهدف هو وضع كلمة نهائية في هذا الموضوع بل بالعكس تماما فالهدف هو فتح الباب امام دراسات من هذا النوع مع الامل في امكانية البناء عليها وتطويرها للتوصل الى نتائج افضل وادق على الدوام، مع الاستفادة منها في تحقيق بعض الاهداف التي ذكرناها في المقدمة سابقا.

هنالك في الاقل امر واحد مهم لم تتناوله هذه الدراسة ولم يكن ذلك عن قصد، الا وهو موضوع الاسعار عموما ونسبة التضخم السائدة في الحقبة المدروسة. هذا العامل سيكون له اثر مهم بالتأكيد عند اي تطوير مستقبلي. نقول ان هذا العامل لم يتم اهماله عن قصد وذلك لاننا قمنا بمحاولة تضمينه هذه الدراسة في اكثر من موقع ولم نتمكن من الحصول على نتائج مرضية وذلك لضحالة وقلة المعلومات حول هذا العامل، فالبيانات المنشورة لم تتوفر الا بعد ١٩٨٣ مما جعل المدة قصيرة لدراسة من هذا النوع.

ملحق احصائي وبياني

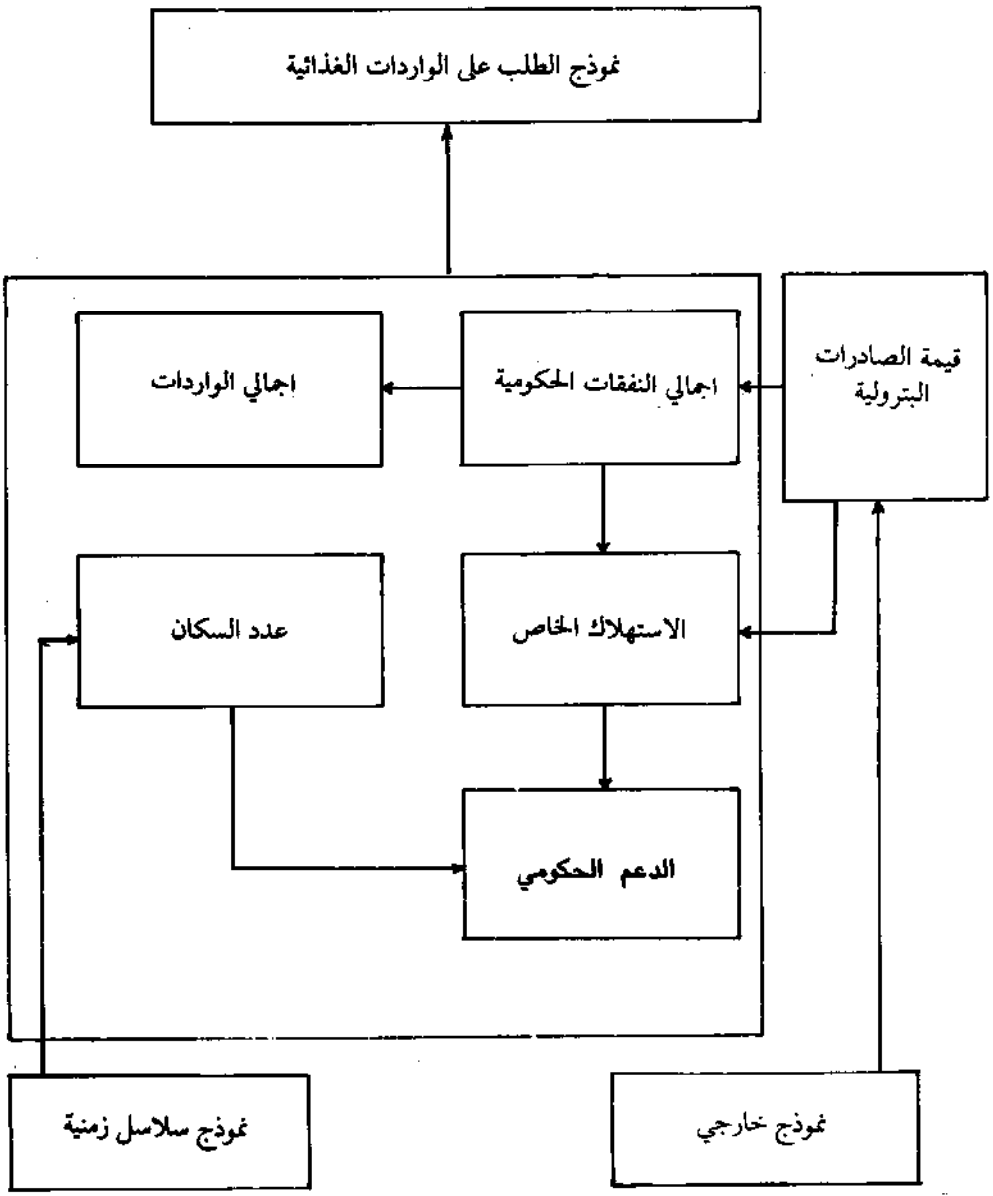

الارقام الواردة في الرسوم البيانانية تعتبر بالمليون

درجة الاكتفاء الذاتي لمختلف السلع الغذائية في قطر

الوحدة : طن

البند	درجة الاكتفاء الذاتي ٪	الاستهلاك المحلي	الانتاج المحلي
	1984		
مجموعة الحبوب	5.45	125371	6834
مجموعة النشويات	1.83	6112	112
مجموعة البقول	0.0	4868	0.0
مجموعة السكر	0.0	15043	0.0
مجموعة الفاكهة والبلح والتمور	30.72	28147	8684
مجموعة الاسماك	77.17	4048	3124
اللحوم	14.04	24185	3397
البيض	13.97	4151	580
الالبان	35.78	19678	7041
الخضراوات	59.19	27707	16400
الزيوت والدهون	0.0	6364	0.0
	1985		
مجموعة الحبوب	5.44	115756	6300
مجموعة النشويات	1.08	8835	96
مجموعة البقول	0.0	3129	0.0
مجموعة السكر	0.0	10476	0.0
مجموعة الفاكهة والبلح والتمور	22.56	34045	7681
مجموعة الاسماك	68.58	3622	2484
اللحوم	13.79	26011	3589
البيض	19.72	4613	410
الالبان	57.83	30314	17532
الخضراوات	60.35	28250	17049
الزيوت والدهون	0.0	4384	0.0

	1986		
مجموعة الحبوب	6.29	130083	8177
مجموعة النشويات	1.64	5990	98
مجموعة البقول	0.0	3749	0.0
مجموعة السكر	0.0	14435	0.0
مجموعة الفاكهة والبلحَ والتمور	21.94	35067	7692
مجموعة الاسماك	62.8	3153	1980
اللحوم	11.04	24833	2741
البيض	22.95	5569	1278
الالبان	64.17	27388	17574
الخضراوات	47.02	40457	19072
الزيوت والدهون	0.0	4516	0.0

المصدر: وزارة الاقتصاد، العرض الاقتصادي، الدوحة، (اعداد متفرقة)

جدول رقم (٢)

الوحدة: مليون ريال قطري بيانات 1987 - 1980

	الاستهلاك الخاص	الواردات الغذائية	الدعم الحكومي للمواد الغذائية
1980	4209	681	82
1981	5424	685	87
1982	5921	662	105
1983	5769	735	97
1984	5927	849	97
1985	5626	691	62
1986	5307	728	47
1987	4170	730	0.0

ملاحظة: 0.0 هنا تعني عدم توفر المعلومة.

المصدر:

١ـ الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، الدوحة ـ قطر (اعداد من سنوات مختلفة).

٢ـ The Economic Intellegence Unit. Quarterly Economic Review, London (series)

الوحدة: مليون ريال قطري

بيانات 1987 - 1973

	عدد السكان الف نسمة	اجمالي النفقات الحكومية	اجمالي الواردات	قيمة الصادرات البترولية
1973	0.0	1542	778	2194
1974	0.0	1931	1069	7223
1975	170	5302	1610	6413
1967	190	5809	3330	7800
1977	200	7318	4850	7253
1978	230	6473	4589	8377
1979	250	9488	5378	13352
1980	260	11658	5268	19812
1981	270	14811	5525	19608
1982	280	15165	7088	15056
1983	290	11246	5299	11399
1984	310	12173	4230	15648
1985	330	11574	4147	12246
1986	340	10433	4000	3329
1987	360	10462	4128	0.0

المصدر:

١ـ الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، الدوحة (اعداد لسنوات متفرقة).

٢ ـ U. N Statisical Year Book 1987. New York

٣ ـ OPEC. Annual Statistical Bulletin, 1987. OPEC. Vienna.

٤ـ Economic Intellegence Unit. Monthly Economic Review. (series).

ملاحظة: 0.0 هنا تعني عدم توفر المعلومة.

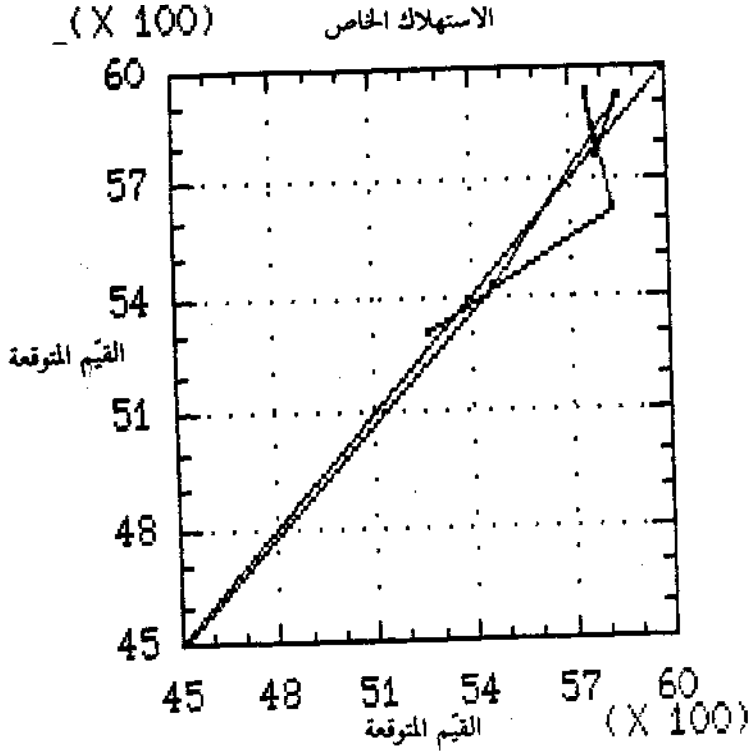
(X 100)
الاستهلاك الخاص
60
57
54
51
48
45
القيم المتوقعة
45 48 51 54 57 60
(X 100)
القيم المتوقعة

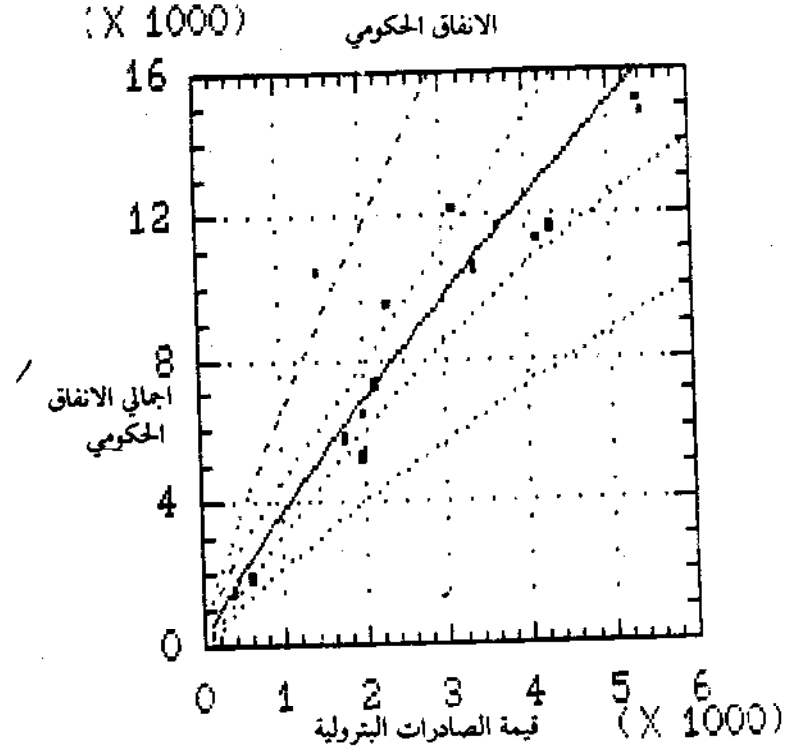
(X 1000)
الانفاق الحكومي
16
12
8
4
0
اجمالي الانفاق الحكومي
0 1 2 3 4 5 6
(X 1000)
قيمة الصادرات البترولية

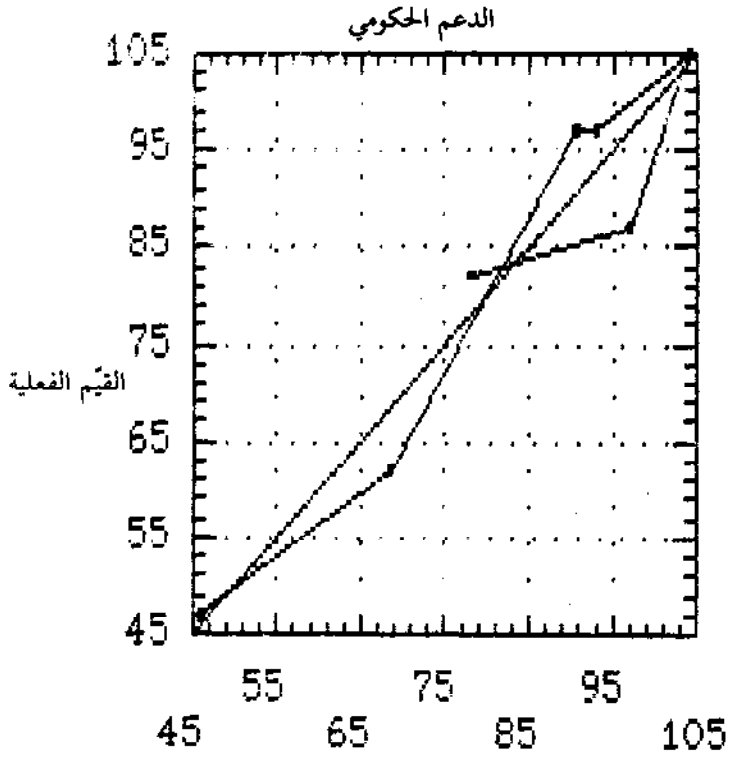
الدعم الحكومي
105
95
85
75
65
55
45
القيم الفعلية
55
75
95
45
65
85
105
القيم المتوقعة

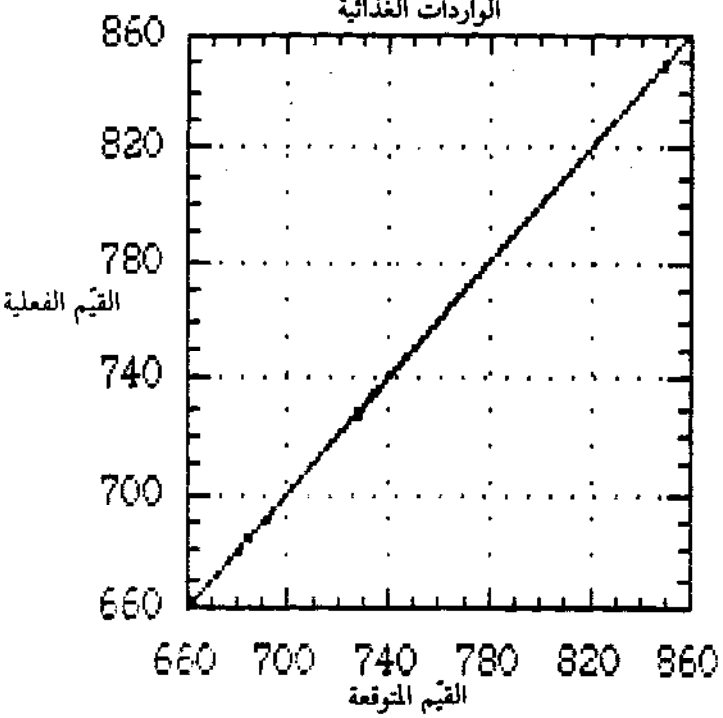
الواردات الغذائية
860
820
780
740
700
660
القيم الفعلية
660
700
740
780
820
860
القيم المتوقعة

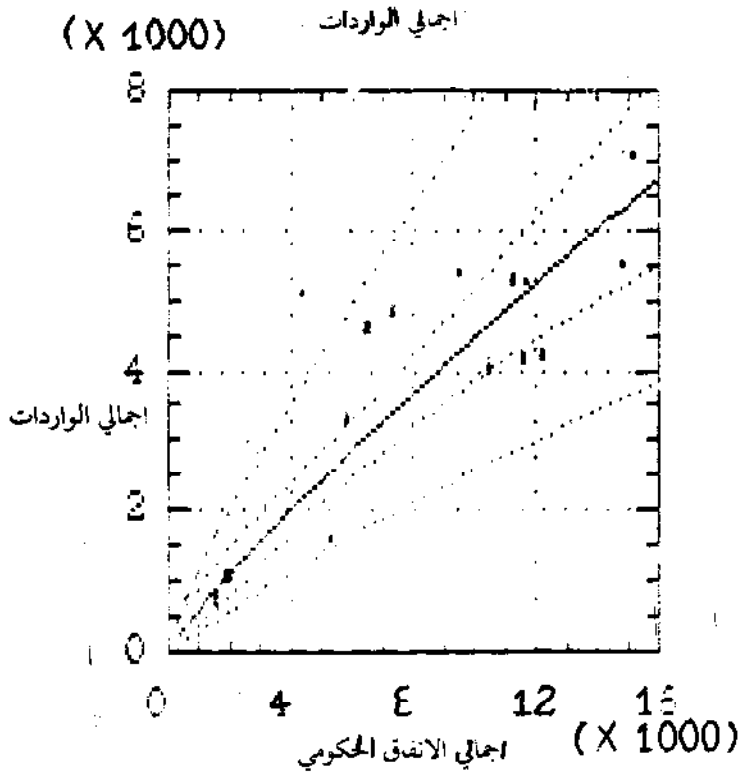

المصادر :

١ ـ الجهاز المركزي للاحصاء. المجموعة الاحصائية السنوية. رئاسة مجلس الوزراء، الدوحة ـ قطر. (اعداد متفرقة).

٢ ـ وزارة الاقتصاد والتجارة. ادارة الشؤون الاقتصادية، العرض الاقتصادي، الدوحة ـ قطر. (اعداد متفرقة).

٣ ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حقائق وارقام.

٤ ـ OPEC, Annual Statistical Bulletin. 1987. Vienna, Austria.

٥ ـ U. N, Statistical Year Book. 1987. U. N. New York.

٦ ـ U. N, Monthly Bulletin of Statistics. January 1987.

٧ ـ Economic Intellegence Unit, Monthly Economic Review. London.

(various series)